الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتب الأمـم المتـحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2023/0014753/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's note TESPRDD/DESIB/CYRU/HG dated November 30th 2022 – concerning the request of information, in preparation of the report on: **"the rights of the child and inclusive social protection"**, which due to be presented to the HRC at its fifty-fourth session, pursuant to Human Rights Council resolution 49/20 on the rights of the child.

The Permanent Mission of the State of Qatar has the honor to attach herewith the information received from the Competent Authorities of the State of Qatar, concerning the above-mentioned subject.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, February 15th 2023

The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR)
United Nations Office
CH 1211 Geneva 10
Email: ohchr-registry@un.org
cc: helen.griffiths@un.org;

حقوق الطفل والحماية الاجتماعية الشاملة

مقدمة:

إحدى أهم ركائز «رؤية قطر الوطنية 2030م» الركيزة الاجتماعية، التي تتطلع إلى النهوض بالمجال الاجتماعي وتطويره من خلال بناء الإنسان القطري القادر على التعامل بجدارة ومرونة مع متطلبات عصره، وهذا البناء يكون بإعداد أطفال ينعمون بحقوقهم التي كفلتها القوانين الدولية والوطنية، والمحافظة على أسر قوية ومتماسكة تحتضنهم، أسرٌ تحظى بالدعم والرعاية والحماية الاجتماعية، كما تولي دولة قطر اهتمامًا كبيرًا ومُتزايدًا لضمان التنفيذ الشامل لأحكام اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها دولة قطر في الثالث من أبريل لعام 1995.

وتشارك دول قطر بفاعلية في الجهود الدولية الرامية لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها بجعلها من المبادئ التي نص عليها الدستور الدائم للدولة، والذي أولى الطفولة والأمومة رعايةً خاصةً، وينظم القانون الوسائل الكفيلة لحمايتها، والحفاظ عليهم من كل ما يمكن أن ينزل بهم ضررًا أو إساءة.

وتتجسد اهتمام دولة قطر بحقوق الطفل وحمايتها من خلال ما يلي:

1- إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، والتي أفردت إدارة مختصة بالحماية ضمن هيكلتها الجديدة (إدارة الحماية الاجتماعية) وفق الاختصاصات عديدة، منها ما هو يتصل بالطفل بشكل مباشر وغير مباشر:

- وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

تختص وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بكل ما يتعلق بشؤون التنمية الاجتماعية والأسرة، ويكون لها بوجه خاص ما يلي:

- اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة برعاية الأسرة وأفرادها.
- توعية المجتمع بأهمية حماية الأسرة والترابط الأسري.

- ❖ إعداد وتنفيذ البرامج والخدمات ذات العلاقة لكافة فئات المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي.
- ❖ تقديم خدمات الضمان الاجتماعي للمستحقين.
- ❖ جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأسرة والاستفادة منها في البرامج والخطط والسياسات ذات العلاقة، بالتنسيق مع الجهات المعنية الحكومية والخاصة.

➢ **تختص إدارة الحماية الاجتماعية بما يلي:**

- ❖ توعية المجتمع بمفهوم الحماية الاجتماعية
- ❖ الإشراف على دور الرعاية الاجتماعية المخصصة لإيواء ورعاية وتأهيل الفئات المستهدفة
- ❖ إعداد وتنقية برامج الحماية الاجتماعية للوقاية من انحراف الأطفال، وتأهيل المنحرفين، ومواجهة المشكلات الاجتماعية.
- ❖ اتخاذ الإجراءات اللازمة لرعاية وحماية الأطفال مجهولي الأب والأبوين
- ❖ اتخاذ الإجراءات اللازمة للاندماج الاجتماعي مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.
- ❖ مساعدة المسجونين المفرج عنهم والمدمنين المتعافين وأسرهم على التكيف والاندماج الاجتماعي، بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة
- ❖ إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وإعداد التقارير اللازمة بشأنها

2- إصدار بروتوكولات (متضمنة لمجموعة من معايير وحدود العمل الاجتماعي وتشمل تشخيص المشكلات ذات الشأن، وإجراء التدخل المبكر، والإحالة لتقديم الخدمات

3- العلاجية بالجهات المعنية، وذلك بتحديد الأساليب والفنيات التي تتماشى مع المعايير الدولية من خلال فريق متعدد التخصصات)، وهي على النحو التالي:

- بروتوكول الإحالة للجهات الخارجية
- بروتوكول التصدي للعنف الجسدي والعنف الجنسي ضد المرأة
- بروتوكول العنف الجسدي ضد الطفل
- بروتوكول العنف الجنسي ضد الطفل Child Sexual Abuse
- دليل المبادئ التوجيهية للعمل الاجتماعي

4- إصدار مجموعة من الأدلة

- دليل المبادئ التوجيهية للعمل الاجتماعي
- المعايير الوطنية للعمل الاجتماعي لمقدمي الرعاية لذوي الإعاقة وكبار السن
- دليل المعايير الوطنية لإدارة الحالات لممارسة العمل الاجتماعي
- دليل المعايير الوطنية لممارسة العمل الاجتماعي
- دليل المعايير الوطنية لممارسة العمل الاجتماعي مع اضطرابات تعاطي المواد المخدرات
- دليل المعايير الوطنية لممارسة العمل الاجتماعي مع المراهقين
- المعايير الوطنية للعمل الاجتماعي "الأخصائي الاجتماعي المدرسي
- المعايير الوطنية للعمل الاجتماعي (الأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي)
- الأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية وحماية الطفل
- المعايير الوطنية للعمل الاجتماعي "الأخصائي الاجتماعي المدرسي
- دليل الإجراءات المنظمة للعمل في دور الرعاية الاجتماعية (دليل داخلي)

5- دعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحماية حقوق الطفل

6- تنفيذ كل ما يتعلق به من أحكام الاتفاقيات الدولية، بمفهومها الشامل غير القابل للتجزئة، فضلًا عن أن رؤية قطر الوطنية 2030 تنطوي على محاور مهمة تتعلق بالطفل وخاصة في

مجال التعليم، وتنمية القدرات، وجميع جوانب الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية، مع الأخذ بالاعتبار الاحتياجات المُختلفة للأطفال.

7- تمكين الأطفال من إدراك حقوقهم والتحول إلى صانعي قرار فاعلين، من خلال بناء القدرات اللازمة لحصولهم على فرص العمل والمساهمة في بناء وطنهم في المُستقبل.

8- تبني مُبادرات دولية وإقليمية، تهدف لتوفير التعليم الجيد لملايين الأطفال الذين حُرموا بسبب الفقر والنزاعات المُسلحة وانعدام الأمن والكوارث والتمييز من هذا الحق. وفي هذا السياق، جاء برنامج «حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن» الذي يُعد عضوًا مؤسسًا في التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، وبرنامج «علم طفلًا» الذي نجح كمُبادرة غير مسبوقة في إلحاق 10 ملايين طفل بمقاعد الدراسة عن طريق تنفيذ أكثر من 65 مشروعًا في 50 بلدًا، بالشراكة مع 82 شريكًا عالميًا.

9- الشراكة الوطيدة مع مُنظمة الأمم المُتحدة للطفولة «اليونيسيف» في تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج، التي أسهمت في إنقاذ حياة الأطفال والدفاع عن حقوقهم ومُساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم.

10- إحياء الاحتفالات المعنية بحقوق الطفل على المستوى الوطني والإقليمي، للتوعية بأساليب الوالدية الإيجابية، مع التركيز على حقوق الطفل التي كفلها له القانون، ونشر الثقافة الحقوقية والمُجتمعية التي من شأنها التعريف بحقوقهم، عبر وسائل الإعلام المُختلفة، وتنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة ذات الطابع الوطني، ولتجسيد هُويتهم الوطنية والدينية، ما يخلق الثبات النفسي والإدراك الذاتي لمعنى وجودهم، بمشاركة كل الوزارات والمؤسسات ذات الصلة.

11- تطوير أجهزة نظام العدالة الجنائية الخاص بالأحْدَاث (من هم دون 16 عاماً)، فقد أخذت دولة قطر بنهج شامل لمنع جُنُوح الأحْدَاث، وفق اتفاقية حقوق الطفل، من أجل تفادي تجريم الأطْفَال ومعاقبتهم، وإلى وضع وتنفيذ تدابير للتعامل مع الأطْفَال المخالفين

للقانون دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية. وقد أفردت لذلك نصوصًا في القوانين والتشريعات الصادرة لمعالجة وضع الحَدَث، وإقرار حقوقه وضمان حرياته وتحقيق المصلحة الفضلى له. ويتسع مفهوم العدالة الجنائية للأحداث ليشمل جميع مراحل الاتصال بهم، من قبل السلطة العَامَّة، فيتعين توفير العدالة للحدث منذ مرحلة جمع الاستدلالات، في شأن ما قد نسب إليه من مخالفة للقوانين العقابية، ومراحل التحقيق القضائي والتصرف في التهمة حتى مراحل المحاكمة القضائية وإصدار الأحكام والطعن في الأحكام والتنفيذ لهذه الأحكام.